واقع المقاولاتية بالجزائر وآفاقها

د. زبير محمد[١]
د. خثير محمد[٢]

ملخص
إن الجزائر، وإدراكا منها للأهمية والدور التنموي الذي تلعبه المقاولاتية كبديل استراتيجي يمكن الاعتماد عليه للخروج من الوضعية الاقتصادية الحرجة التي عرفتها منذ نهاية سنوات الثمانينات من القرن الماضي، والناتجة أساسا عن عجز المؤسسات العمومية خاصة الكبيرة منها، سارعت إلى فتح المجال واسعا أمام القطاع الخاصة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة القادرة على تكوين نسيج من المؤسسات المتنوعة والقوية القادرة على المنافسة، كما تعاظم هذا الاهتمام خلال السنوات الأخيرة سعيا من الدولة إلى الخروج من التبعية الكبيرة للمحروقات، خاصة وان هذه الأخيرة عرفت انخفاضا كبيرا مما اثر على الاقتصاد الوطني.
وتهدف هذه الدراسة إلى إعطاء نظرة أكثر شمولية حول المقاولاتية، من خلال إبراز الإطار النظري للمقاولاتية، وبيان تطور المقاولاتية بالجزائر منذ فترة الاستعمار إلى غاية الألفية الحالية، ومدى مساهمتها في إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، المقاول، المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

مقدمة
شهدت الساحة الاقتصادية سلسلة من التغيرات والتحولات التي اتسمت باهتمام مختلف الباحثين الاقتصاديين وكذا دول العالم بمجال المقاولاتية الذي أصبح يلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي، الذي جعله من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفه ومرونته التي تجعله قادرا على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل فضلا عن قدرته على الابتكار والإبداع والتجديد وتطوير منتجات جديدة، لذا كان لزاما على الدول العمل على زيادة فعالية المقاولاتية وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها.
وبالرغم من أن موضوع المقاولاتية تناول بالدراسة والاهتمام منذ نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر إلا أنه لم يعد للواجهة إلا بعد أزمة منتصف السبعينات، وما صاحبها من اضطرابات اقتصادية كثيرة أثرت سلبا على المؤسسات الكبيرة وأدت إلى ارتفاع محسوس في معدلات البطالة نتيجة تسريحها لأعداد هائلة من العمال، مما دفع بالاقتصاديين إلى البحث عن البدائل الكفيلة بالخروج من تبعات هذه الأزمة، التي تأتي من خلال العمل على الرفع من درجة مرونة المؤسسات بما يسمح لها بالتأقلم مع تطورات السوق السريعة، وذلك بالتخفيف من حجمها وتخليها عن نشاطاتها الثانوية من أجل التركيز

على مهنتها الأساسية وكذلك التخفيف من نقل هيكلها التنظيمية، وقد سمح هذا التحول بفتح مجالات واسعة لإنشاء العديد من المؤسسات ذات الحجم المختلف (الصغير والمتوسط) تنشط في ميادين مختلفة، وتدريجيا تم الانتقال من الاهتمام بالمسيرين ومؤسساتهم الكبيرة إلى الاهتمام بالمقاولين وعملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة.

كما حظيت المقاولاتية باهتمام كبير خاصة في الآونة الأخيرة سواءا تعلق الأمر باقتصاديات الدول المتقدمة أو النامية، كونها تعد القاطرة الأمامية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة، وعنصر أساسي في النسيج الاقتصادي للدول، وأصبح المقاول نموذجا يقتدي به و يعطي دفعة للآخرين للسير على خطاه، وبالتالي الزيادة في عدد المشاريع الجديدة مما يؤدي تلقائيا إلى النمو الاقتصادي من خلال تنمية ابتكارات وقطاعات أعمال جديدة.

والجزائر كبقية الدول النامية كانت ولا تزال تمر بفترة حساسة تحمل في طياتها جملة من الرهانات المتعددة، وذلك بسبب انفتاح وتحرير السوق الناتج عن مسار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا إبرام العقود الخاصة بمنطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، فضلا عن العولمة المشتركة لجميع دول العالم قاطبة. وكل هذه العوامل السوسيو-اقتصادية التي تمثل رهانا لحركية إنشاء وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شكلت دفعًا جديدًا للعمل على تنمية الروح المقاولاتية للأفراد، وتقديم التحفيزات اللازمة لإنشاء هذه المؤسسات وذلك نتيجة للنمو الاقتصادي الذي تشهده الجزائر.

ومن أجل دراسة وتحليل هذا البحث قمنا بطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو واقع المقاولاتية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة والإلمام بالموضوع محل الدراسة من مختلف جوانبه، سيتم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية هي:

المحور الأول: الإطار النظري للمقاولاتية

المحور الثاني: تطور المقاولاتية في الجزائر

المحور الثالث: المقاولاتية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

أولا: الإطار النظري للمقاولاتية

احتل الفكر المقاولاتي خلال السنوات الأخيرة مكانة مرموقة لدى الباحثين والمفكرين وحتى الحكومات، وذلك نظرا لاكتشاف الأهمية والدور الحيوي الذي تلعبه المقاولاتية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبح يمثل احد مفاتيح التنمية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

١- المقاولاتية

إن المقاولاتية ظاهرة موجودة منذ القدم تحمل في طياتها معاني وخصائص ورموز عديدة، ما جعلها ظاهرة معقدة يكتنفها الكثير من الغموض، وهو الأمر الذي دفع ولمدة طويلة وجود جدل كبير في الاتفاق حول تعريف موحد لها.

أ- مفهوم المقاولاتية

إن المقاولاتية مفهوم قديم، استعمل لأول مرة في اللغة الفرنسية في بداية القرن السادس عشر، فالمقاولاتية (Entrepreneuriat) مشتقة من مقاول (Entrepreneur)، وباللغة الانجليزية هي (Entrepreneurship).[٣]

فالمقاولاتية هي عملية إنشاء منظمات جديدة، وحتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة يتوجب علينا دراسة العملية التي تؤدي إلى ولادة وظهور هذه المنظمات، بمعنى آخر مجموع النشاطات التي تسمح للفرد بإنشاء مؤسسة جديدة.[٤] فهي حالات خاصة منشأة للثروات الاقتصادية والاجتماعية، لديها درجة مرتفعة من اللاتأكد بمعنى وجود الخطر، يشترك فيها أفراد ذوو سلوكات تتصف بتقبل التغيير والمخاطر المرافقة لها، وبالمبادرة والتدخل الفردي.[٥]

كما أنها عملية إنشاء شيء حديث ذو قيمة، وتخصيص الموارد اللازمة لهذا المشروع من مال وجهد ووقت، وكذا تحمل المخاطر المرافقة والحصول على المكافئة الناتجة. حيث أنها عملية ديناميكية (سيرورة) لتامين تراكم الثروة، هذه الأخيرة يتم تقديمها من خلال الأشخاص المتحملين للمخاطر في رؤوس أموالهم المستثمرة والملتزمين بالتنفيذ بغية خلق قيمة مضافة (Value-Added) إلى المنتجات التي قد تكون جديدة أو مألوفة أو فريدة (Unique). لكن الأهم في هذا الأمر هو انه ينبغي على المقاول إضافة قيمة عن طريق تخصيص الموارد والمهارات اللازمة.[٦]

فالمقاولاتية هي مجموع النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة من خلال اكتشاف، تثمين واستغلال الفرص المتاحة في السوق وذلك بتوفير الوقت، العمل، رأس المال ومختلف الموارد الأخرى الضرورية، وكل ذلك بهدف تقديم قيمة معينة.[٧]

كما عرفها (P. Drucker) أيضا على أنها ذلك العمل الذي ينطوي على الابتكار والإبداع ومنح الموارد المتوافرة إمكانات إنتاجية جديدة. ويقول (Fenkataraman) أن المقاولاتية تعنى بالكيفية، وعلى يد من، وبأي الفرص تمت التضحية لإيجاد واكتشاف وإنشاء منتجات المستقبل.[٨]

ب- منافع المقاولاتية

تساهم المقاولاتية في تحقيق العديد من المنافع الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية منها، والتي تعود بالنفع على المقاولين وعلى المنظمات ومنه على البلد ككل، هذه المنافع يمكن إبرازها فيما يلي:[٩]

❖**المنافع الاقتصادية**: ونذكرها في النقاط التالية:

- **فرصة التفرد**: فالمقاول يقدم على الأعمال المقاولاتية والمبادرات الفردية، على اعتبار أن فيها الاستقلالية والعمل الحر وإمكانية بلوغ التميز في المنتجات والخدمات بما يحقق الميزة التنافسية والتي تؤدي بدورها إلى استمرارية المشاريع المقاولاتية.
- **فرصة لتحصيل أرباح جيدة**: حيث تمثل الأرباح والعوائد المادية عنصرا تحفيزيا فعالا في قرارات المقاولين بشأن تقديم مشاريع جديدة للسوق.
- **فرصة تحقيق أقصى الإمكانات**: فعلى عكس نظرة غالبية الأفراد الذين يرون بان بداية الأعمال خالية من الصعوبات والعراقيل، فان المقاول ينظر إلى أن العمل يتطلب الجد والمثابرة والعمل المكد والاستعداد لتحمل المخاطرة، إضافة إلى المبادرة. فالعمل بالنسبة للمقاول يمثل أداة لتحقيق الذات.
- **زيادة في متوسط دخل الفرد**: فالمقاولاتية في اغلب المواقع تكون مصحوبة بزيادة المخرجات، وهو الأمر الذي يسمح بتكوين الثروة للأشخاص من خلال زيادة عدد المشاركين في التنمية.
- **العمل على تطوير الاقتصاد**: فالمبادرات الفردية والمؤسسات المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة تمثل المحرك الأساسي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، والنواة الرئيسية التي تمد الاقتصاد الوطني فيما بعد بالمشروعات الكبيرة. حيث نجد على سبيل المثال بان حوالي ٣,٦ مليون مشروع مقاولاتي في الصين تساهم في بحوالي ٥٦% من PNB، و٧٥% من القيمة المضافة الصناعية، و٦٢% من الصادرات، ٧٥% من التشغيل خارج الزراعة، و٨٠% من المنتجات الجديدة.
- **إعادة هيكلة النسيج الاقتصادي**: إذ تصاحب المقاولاتية في الكثير من الأحيان سيرورات التحولات الهيكلية وتغيرات المحيط الاجتماعي والسياسي والتكنولوجي وحتى التنظيمي، حيث أن هذه التحولات تولد من اللاتاكد وعدم الاستقرار والتي تنجم عنها ظهور فرص إنشاء نشاطات اقتصادية ومؤسسات جديدة، وهو الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تنوع في النسيج الاقتصادي بين الغرب والمشرق، إضافة إلى الانفتاح على الصعيد الدولي.
- **النمو في جانبي العرض والطلب**: حيث أن تأمين رأس المال جديد سيوسع من جانب الزيادة في العرض، كما أن الانتفاع من الطاقات الجديدة والمخرجات في المشروع الحديث سوف يؤدي إلى زيادة في جانب الطلب.
- **تجديد حظيرة المؤسسات**: حيث تسمح الأنشطة والمشروعات المقاولاتية في تجديد حظيرة المؤسسات (Le Parc d'entreprise) بشكل متزايد من سنة لأخرى، والذي يكون على سبيل المثال في حدود ١٠% في فرنسا، الأمر الذي يسمح بضخ حوالي مليوني مؤسسة صغيرة ومتوسطة.
- **الابتكار والتحديث**: حيث يعتبر الإبداع والابتكار والخروج عن المألوف سمات لصيقة بالمشروعات المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة، وهنا تعد المقاولاتية إحدى مصادر التجديد، لان

التطوير يركز أساسا على عنصر الابتكار وذلك بالنسبة لتطوير المنتجات أو الخدمات الجديدة للسوق إضافة إلى الاهتمام بالاستثمار بغرض تامين مشاريع جديدة.

❖**المنافع الاجتماعية:** تتمثل أبرزها في النقاط التالية:

- **الفرصة للمساهمة في خدمة المجتمع:** حيث انه في الغالب ما يكون المقاول من الأفراد الموثوقين والمحترمين في المجتمع، وبالتالي له فرصة كبيرة لخدمة المجتمع من خلال تنمية الاقتصاد وزيادة النمو وتأثير أعماله على وظائف الاقتصاد المحلي.

- **خلق مناصب الشغل:** حيث تعتبر المشاريع المقاولاتية مصدرا مهما للوظائف الجديدة في الاقتصاد، فقد أضحت عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية على العموم منذ سنوات السبعينات تبدو كحل لمشكلة البطالة ومصدر محتمل لتوفير مناصب العمل.

- الفرصة لتحقيق الذات: حيث أن امتلاك المقاول للعمل يمنحه الحرية والاستقلالية وإمكانية تحقيق ما هو مهم له.

- **تساهم المؤسسات المقاولاتية في تقديم الخدمات والسلع:** حيث تسهم المشاريع المقاولاتية في تحقيق أداء مالي ومردودية وربحية جيدة للفرد المقاول ومالك المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، بيد أنها من الجهة الأخرى تؤدي إلى إشباع حاجات ورغبات الزبائن من السلع والخدمات المطلوبة.

- **تعمل الابتكارات في المؤسسات المقاولاتية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على تسهيل حياة الأفراد:** وذلك من خلال طرح وتقديم منتجات وخدمات جديدة، وهو الأمر الذي يحسن من إنتاجية العمل كما يحسن في جانب الرفاهية والصحة، إضافة إلى عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة ومعالجة البطالة.

❖**المنافع البيئية**

وفي هذا الصدد نتحدث عن البعد البيئي لما يعرف بالمقاولاتية المستدامة (L'entrepreneuriat durable)، والذي يسمح بالمحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية الحالية والمستقبلية من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) والمشاريع المقاولاتية التي تأخذ في الحسبان الجانب البيئي في أنشطتها وعملياتها وقراراتها. وفيما يلي نذكر جملة من الأعمال المقاولاتية التي تساهم في الحفاظ على البيئة كالتالي:

- البناء الأخضر والكفاءة الطاقوية؛
- الشبكات الذكية (Smart grids)؛
- التنقل الايكولوجي (écomobilité)؛
- الكيمياء الخضراء (chimie verte)؛
- الرسكلة (Recyclage).

٢- المقاول

إن محاولة إيجاد مفهوم دقيق وموحد للمقاول ليس بالأمر السهل، نتيجة وجود عدد معتبر من التعاريف حول هذا المصطلح، فقد وجد (Gartner 1990) ما لا يقل عن ٩٠ تعريفا مختلفا للمقاول، ويعزى هذا الاختلاف في احد أهم جوانبه إلى تشعب نطاق دراسة هذا الموضوع في علوم كثيرة (علوم الاقتصاد، علوم التسيير، علم النفس، علم الاجتماع، العلوم التكنولوجية، علوم الطبيعية ...الخ).

أ- تعريف المقاول

المقاول "Entrepreneur"، **وكان أول ظهور لكلمة** "Entrepreneur" **في المعجم الفرنسي** Dictionnaire de la langue française **سنة** ١٤٣٧، **وهي كلمة مشتقة من الفعل** "Entreprender" **والذي معناه: باشر، التزم، تعهد، وبالنسبة للغة الانجليزية فإنها تستعمل نفس الكلمة** "Entrepreneur" **للدلالة على نفس المعنى في اللغة الفرنسية.**[١٠]

فالمقاول هو ذلك الشخص الذي يجلب الموارد المختلفة الضرورية في عمل المنشأة في شكل توليفة تجعل قيمتها اكبر من ذي قبل، والذي يعمل أساسا على الابتكار والإبداع في الميدان الإداري أو الإنتاجي أو فيما يخص السلع والخدمات.[١١]

إن المقاول هو عنصر مهم في الديناميكية الراسمالية، فهو ينقل الموارد الاقتصادية من مستوى إنتاجية منخفض إلى مستوى أعلى، ومنه المقاول يتحمل المخاطر ويعمل في محيط لا يقين، وبالتالي يشترط في المقاول أن يكون صاحب المؤسسة والمسير في نفس الوقت، وهذا ما يجعل منه شخصا فريدا له القدرة على اتخاذ القرارات الصائبة والحكيمة.[١٢]

أما "Gilger" **فقد أشار إلى أن المقاول يعرف القوانين الخفية للسوق ويمارس صراعا ضد الفقر بخلقه لمناصب الشغل والثروة، وربط هذا المفكر بين المقاول والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويقول كذلك أن المقاول هو المالك لرأس المال والمسير والمنظم، وفي بعض الأحيان مهندس، ويظهره على انه الوسيط بين عوامل الإنتاج والعالم المنتج للمعرفة. أما بالنسبة لـ** "Drucker" **فان المقاول لا يوجد فقط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل كذلك في المؤسسات الكبيرة، ويمكن جوهره في انه يجعل من التغيير شعارا له، فهو ليس بالمضارب ولا الرأسمالي ولا الأجير.**[١٣]

ومن اجل إعطاء نظرة شاملة تبرز المقاول من خلال منظور معاصر، حيث يعتبر مفهوم المقاول أعمق من العملية البسيطة لإنشاء المؤسسة، فالمقاول يمثل عون اجتماعي (فردي أو مؤسساتي) ملتزم، يمكن أن يكتسب خصائصه الاجتماعية والمهنية، يقوم بأعمال ويجمع الوسائل الضرورية من اجل تنمية المقاولاتية، من خلال عملية إنشاء مؤسسة، وكذلك دعم التنمية وترقية الظروف المشجعة لبروز الثقافة المقاولاتية. وكمثال للمفهوم المعاصر للمقاولاتية، هناك بعض الأفراد يمتلكون ثقافة المقاولاتية وبدلا من إنشاء مؤسسة للسلع أو الخدمات من اجل الحصول على عوائد في شكل المقاول التقليدي، فهم يهتمون ويعملون أكثر

على تنشيط مجتمعاتهم، ويساعدون بلدانهم في حل مشاكلها دون انتظار أي تحفيز، يحصلون على استقلاليتهم، يصبحون قادة ومسؤولين عن مصيرهم، إنهم فئة أخرى من المقاولين الذين يضعون ابتكاراتهم، كفاءاتهم المقاولاتية في خدمة مجتمعاتهم أو بلدانهم، إنهم المقاولون الاجتماعيون.[١٤]

ب- سمات وخصائص المقاول

يتميز المقاول الناجح بمجموعة من السمات والخصائص التي تميزه عن غيره من الأشخاص، والتي تساهم بشكل كبير في انجاز ونجاح مشاريعه، هذه السمات يمكن إيجازها في:

❖السمات الذاتية

وتتمثل السمات الذاتية في ما يلي:

- **الحاجة إلى الانجاز**: أي تقديم أفضل أداء والسعي إلى انجاز الأهداف وتحمل المسؤولية والعمل على الابتكار والتطوير المستمر والمتميز، ولذلك فالمقاول دائما يقيم أداءه وانجازه في ضوء معايير قياسية وغير اعتيادية.[١٥]
- **الاستعداد والميل نحو المخاطرة**: إن الريادي هو الشخص المخاطر لذلك فان أهم ميزة في المقاولاتية هي الميل نحو المخاطرة، لذلك نجد الشركات الصغيرة التي يمتلكها شخص واحد هي أكثر ميلا للمخاطرة من الشركات الكبيرة.[١٦]
- **الثقة بالنفس**: إن الأشخاص الذين يملكون الثقة بالنفس ويشعرون أنهم يمكن أن يقابلوا التحديات، حيث انه يمتلك شعورا متفوقا وإحساسا بأنواع المشاكل المختلفة بدرجات أعلى والقدرة على ترتيب هذه المشاكل والتعامل معها بطريقة أفضل من الآخرين.
- **الالتزام**: لابد أن يستمر المقاول بالتركيز على أهدافه وعدم تخليه عن تخطيط أنشطته كما أن سر نجاح المقاول هو التزامه بواجباته التي رسمها لنفسه.
- **الرغبة في الاستقلالية**: ويقصد بها الاعتماد على الذات في تحقيق الغايات والأهداف، والسعي باستمرار لإنشاء مشروعات مستقلة لا تتصف بالشراكة خاصة عندما تتوافر لديهم الموارد المالية الكافية.[١٧]
- **المبادرة**: يتمتع المقاول بحاجة مستمرة للانجاز، لذلك فهو لا يكتفي بالأخذ بزمام المبادرة والبحث عن الفرص، بل يتعدى ذلك إلى تحقيق النتائج المبتغاة من المشروع.[١٨]
- **التفاؤل**: يتميز المقاول بأنه متفائل أكثر من غيره مع العلم أن الأشخاص قد يفشلون في تحقيق شيء ما في مراحل الحياة وهذا أمر لا يمكن تفاديه، ولكن يجب التعلم من ذلك الفشل لاستمرار النجاح.
- **قائدا**: يمتلك المقاول صفة القيادة التي تمكنه من التأثير في أعضاء فريقه من خلال دفعهم وتحفيزهم على أداء المهام لتحقيق الأهداف المبغاة، ومن جهة أخرى يكون نموذج يقتدى به في العمل والبذل والعطاء.

❖ **السمات السلوكية**

تتمثل السمات السلوكية للمقاول الناجح في المهارات التفاعلية والمهارات التكاملية، والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

- **المهارات التفاعلية:** تتمثل في المهارات الإنسانية المرتبطة ببناء وتكوين علاقات إنسانية مع العاملين والإدارة والمشرفين على الأنشطة والعملية الإنتاجية، والسعي لإيجاد بيئة عمل تفاعلية تقوم على التقدير والاحترام والمشاركة في حل المشكلات، وتنمية الإبداع، وإقامة قنوات اتصال فعالة، وهذه المهارات توفر جو عمل مناسب لتحسين الأداء.
- **المهارات التكاملية:** وهي تنمية المهارات التكاملية بين العاملين إذ تصبح الشركة وكأنها خلية عمل واحدة متكاملة.

❖ **السمات الإدارية**

تتمثل السمات الإدارية في جملة من المهارات الإنسانية (التفاعلية)، والفنية، والفكرية التالية:

- **المهارات الفنية:** وهي القدرة على أداء النشاط أو العمل المعين أي المعرفة الشاملة بدقائق العمل الفني وخاصة تلك الأنشطة التي تتضمن استخدام عمليات أو أساليب أو أدوات فنية محددة، وعادة ما تكتسب هذه المهارات أثناء الدراسة بالكلية والمعاهد ومن خلال البرامج التدريبية، في تحديد الاختصاصات الخاصة بكل فرد.
- **المهارات الفكرية:** ترتبط بامتلاك المعارف والجوانب العلمية والتخطيطية والتنظيرية للمشروع، وكيفية استغلال تلك المعارف لنجاح المشروع، من خلال القدرة على تحليل وتفسير العلاقات بين مختلف العوامل ومتغيرات البيئة الداخلية والخارجية للمشروع، وبالتالي إمكانية تحديد السياقات والنظم وصياغة الاستراتيجيات والأهداف بأكثر عقلانية.

ثانيا: تطور المقاولاتية في الجزائر

لقد مرت المقاولاتية بالجزائر بعدة مراحل، كما عرفت تحولات وتغيرات كبيرة صاحبت التطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري بما تضمنه ذلك من إصلاحات سياسية واقتصادية متنوعة، هذه المراحل يمكن إيجازها فيما يلي:[١٩]

١- المقاولاتية في مرحلة الاستعمار

مع دخول المستعمر الفرنسي إلى الجزائر وفي إطار سياسته الاستعمارية عمد إلى إحضار عدد كبير من المستعمرين الفرنسيين والأوروبيين وإسكانهم في مختلف المناطق الجزائرية، بيد أن هذا الأخير يتطلب بناء مساكن ومرافق ومؤسسات توفر احتياجات هؤلاء المستعمرين، الأمر الذي أدى بالمستعمر إلى إحضار اليد العاملة الأوروبية والمادة الأولية والألبسة والغذاء بما يتوافق واحتياجات هاته الفئة.

وفي إطار عملية استيراد ما تم ذكره سابقا من مواد ضرورية لعملية إسكان المستعمرين عمدت الإدارة الاستعمارية الفرنسية إلى فتح جملة من غرف التجارة، انطلاقا من أول غرفة أنشأت على مستوى ميناء الجزائر العاصمة سنة ١٨٣٠م، ليتم فيما بعد إنشاء غرفتين تجاريتين على مستوى مدينة وهران ومدينة سكيكدة (Philippeville) سنة1844 م، ومن ثم غرفة بقسنطينة سنة 1846 م، وأخرى بمدينة عنابة سنة 1847م، حيث ساعدت عملية إنشاء هذه الغرف على تشجيع القطاع الخاص ونشر الوعي المقاولاتي وسط المستعمرين والذي يتجلى أساسا من خلال إنشاء عدد كبير من المؤسسات الصغيرة المنشأة من قبل المستعمرين الأوروبيين، والتي كانت تنشط أساسا في صناعة الأغذية، التبغ والخمور، إضافة إلى توجه بعض الضباط العسكريين نحو المبادرات الفردية من خلال إنشاء بعض المؤسسات الصغيرة الخاصة، كما لا ننسى مجموعة من المستعمرين اليهود الذين أقاموا عددا من المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على شاكلة مؤسسة "Orangina".

هذا وعلى الرغم من صعوبة المعيشة وكذا الوضعية المزرية التي يعيشها الشعب الجزائري انذاك، الا انه برز عدد قليل من المقاولين الجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية أمثال المقاول" حمود بوعلام" الذي نشط في مجال صناعة المشروبات الغازية والذي انتقل من مؤسسة صغيرة في ذلك الوقت إلى مؤسسة كبيرة في وقتنا الحالي، إضافة إلى المقاول "تامازالي" الذي عمد إلى إنشاء مؤسسة صغيرة مختصة في صناعة المواد الغذائية.

لكن وبصفة عامة إذا ما أردنا الحديث عن واقع المقاولاتية في الجزائر خلال هذه الفترة، فإنه يتضح سيطرة المقاول المستعمر على الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة، وغياب الممارسة المقاولاتية لدى الشعب الجزائري، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في ذلك الوقت، وذلك على الرغم من ظهور بعض المقاولين الجزائريين لكن أعدادهم كانت جد ضعيفة.

٢-المقاولاتية في مرحلة ما بعد الاستقلال

مع مطلع الاستقلال كانت النظرة السائدة اتجاه المقاولين الجزائريين تتمحور حول سمتين أساسيتين هما الأنانية والانتهازية. فالأولى متأصلة من العلاقات والتعاملات التجارية للمقاولين الجزائريين مع المستعمر الفرنسي والتي اعتبرت علاقات مصلحة شخصية، أما الثانية فمتأتية من خلال مواصلة هذه الفئة القليلة من المقاولين الجزائريين لإنشاء مؤسسات صغيرة أخرى واستغلال الشعب بفرض أسعار مرتفعة لمنتجاتهم دون الأخذ في الحسبان للوضعية الاجتماعية والاقتصادية المزرية السائدة عقب خروج المحتل، حيث كان ما يقارب % 80 من الشعب الجزائري من ذوي الدخول الضعيفة أو المنعدمة. وظلت هذه

النظرة التشاؤمية اتجاه الفرد المقاول مستمرة وإلى غاية نهاية ثمانينيات القرن الماضي، الأمر الذي يبرز بوضوح من خلال العدد القليل للمقاولين الجزائريين الذي لم يتعدى الأربعين (40) مقاولا.

هذا وفي ظل الفكر الاشتراكي السائد في الجزائر آنذاك وبغية محاربة الاستغلال المتأتي من المقاول الجزائري، عمدت الحكومة إلى تضييق حقل المقاولاتية بالنسبة للخواص، حيث انحصر مجال النشاط المفتوح في الأنشطة المكملة للصناعات الكبرى التابعة للدولة، كما سقف حجم الاستثمار بالمؤسسة المتوسطة المستثمرة بقيمة 30 مليون دينار جزائري(كما جاء في قانون الاستثمار لسنة 1963 ، 1966 ، وحتى قانون 1982 م)، لتكون بذلك حصة الأسد للمؤسسات العمومية الكبرى التي كانت مسيطرة على الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة.

وبصفة عامة، يمكننا القول بأن أهم سبب لضعف الثقافة المقاولاتية لدى الفرد الجزائري في هذه الفترة، هو الفكر الاشتراكي المضيق للنشاط المقاولاتي والمرتكز بشكل أساسي على المؤسسات الكبيرة العامة التابعة للدولة التي كان ينظر إليها على أنها أداة توفير فرص العمل والراتب والسكن والمنافع الاجتماعية الأخرى .

٣-المقاولاتية في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق

وبعد ثبوت فشل النظام الاشتراكي وضياع غالبية المؤسسات الكبرى العمومية، عمدت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية التي تمهد الطريق للدخول في الاقتصاد الحر، والتي من أبرزها: تحرير الأسعار(القانون رقم 01 - 90 المؤرخ في 14 أفريل 1990م المتعلق بالنقد والقرض)، فتح رؤوس أموال بغض المؤسسات العامة للخواص(الأمر 22 - 95المؤرخ في 26 أوت ٥199م والأمر 12 - 97 المؤرخ في 19 مارس 1997 م)، إنشاء السوق المالي سنة 1996 م، إلغاء الاحتكار على مستوى التجارة الخارجية ....إلخ.

وفي هذا الصدد وفي ظل توجه الدولة نحو اقتصاد السوق، تم وضع العديد من الطرق الجديدة التي تسمح للقطاع الخاص بلعب دوره في الاقتصاد الوطني، إضافة إلى ضرورة إرساء فكرة المؤسسات الخاصة والمشاريع المقاولاتية والتي تأكدت الحكومة على أنها مصدر جد مهم للإبداع وخلق الثروة واستحداث مناصب العمل، وبذلك أضحى المقاول عنصرا فعالا في التنمية الاقتصادية للبلد، حيث يتم استهدافه في مختلف سياسات واستراتيجيات الحكومة التنموية، ومن ذلك وبغية ترقية الروح المقاولاتية لدى الشعب الجزائري ودعم المقاولين تم إنشاء جملة من الهياكل والهيئات الداعمة والمرافقة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: المقاولاتية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

لقد سارعت الجزائر كباقي دول العالم إلى الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بعد التحولات التي عرفتها السياسة الاقتصادية الوطنية والانتقال من النظام الاقتصادي الاشتراكي إلى اقتصاد السوق مع مطلع سنوات التسعينات من القرن الماضي، وما نجم عنها من تغيرات عديدة منها فتح باب الاستثمار على القطاع الخاص، والعمل على تحفيز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مختلف الآليات والبرامج التي سطرتها الدولة لدعم ومرافقة هذه المؤسسة، وازداد الاهتمام بهذا القطاع خاصة مع مطلع القرن ٢١ نتيجة الوضعية الاقتصادية المريحة التي مرت بها الجزائر.

١- تعريف الجزائر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

لقد كانت للجزائر عدة محاولات في تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكنها تعاريف غير رسمية، فأول محاولة كانت التقرير الخاص ببرنامج التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (١٩٧٤- ١٩٧٧)، الذي وضعته وزارة الصناعة والطاقة مقدمة التعريف الآتي: نسمي مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل وحدة إنتاجية:

- مستقلة قانونا.
- تشغل أقل من ٥٠٠ شخص.
- تحقّق رقم أعمال سنوي أقل من ١٥ مليون دينار جزائري، ويتطلب الإنشاء استثمارات بها أقل من ١٠ مليون دينار جزائري.

أما المحاولة الثانية، فقد قامت بها المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية المؤسسات الخفيفة (EDIL) بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة ١٩٨٣، ثم كانت المحاولة الثالثة، بمناسبة الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية سنة ١٩٨٨.

ولكن بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠٠١ وضع المشرع الجزائري مفهوم صريح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا من خلال القانون رقم ٠١-١٨ المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو التعريف القانوني والرسمي المعتمد في الجزائر إلى غاية سنة ٢٠١٧. حيث جاء في محتواه ما يلي:[٢٠]

المادة ٠٥: تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها المؤسسة التي تشغل مابين ٥٠ إلى ٢٥٠ عاملا ويكون رقم أعمالها ما بين ٢٠٠ مليون و٠٢ مليار دينار جزائري أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين ١٠٠ و٥٠٠ مليون جزائري؛

المادة ٠٦: تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين ١٠ إلى ٤٩ عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ٢٠٠ مليون دينار جزائري ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية ١٠٠ مليون دينار جزائري؛

المادة ٠٧: تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال، وتحقق رقم أعمال سنوي اقل من ٢٠ مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية ١٠ ملايين دينار.

الجدول رقم (٠١): تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية
مصغرة	من ٠١ إلى ٠٩	أقل من ٢٠ مليون دج	أقل من ١٠ مليون دينار
صغيرة	من ١٠ إلى ٤٩	أقل من ٢٠٠ مليون دينار	أقل من ١٠٠ مليون دينار
متوسطة	من ٥٠ إلى ٢٥٠	من ٢٠٠ مليون إلى ٢ مليار دينار	من ١٠٠ إلى ٥٠٠ مليون دينار

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات السابقة

من الملاحظ أن هذا التعريف مستلهم من التعريف المعتمد من طرف الاتحاد الأوربي، و بذلك فهو لا يراعي خصوصيات ومكونات الاقتصاد الجزائري من جهة، ومن جهة أخرى فهو لا يراعي خصوصيات القطاعات الاقتصادية على المستوى الوطني، حيث توجد قطاعات تعتمد على كثافة اليد العاملة، وأخرى تعتمد على كثافة رأس المال، لذا تبقى المسالة تكمن في التمييز النوعي بين المؤسسات وفقا لاستخداماتها التقنية والمعرفية.[٢١]

وفي سنة ٢٠١٧ وردت بعض التعديلات في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك وفقا للقانون رقم ١٧-٠٢ المؤرخ في ١٠ جانفي ٢٠١٧ والمتضمن للقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أصبحت تعرف على أنها "كل مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات مهما كانت طبيعتها القانونية، تشغل من ٠١ إلى ٢٥٠ عاملا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ٠٤ ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية ٠١ مليار دينار جزائري وتستوفي معايير الاستقلالية."[٢٢]

الجدول رقم (٠٢): التعريف الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية
مصغرة	من ٠١ إلى ٠٩	أقل من ٤٠ مليون دج	أقل من ٢٠ مليون دينار
صغيرة	من ١٠ إلى ٤٩	أقل من ٤٠٠ مليون دينار	أقل من ٢٠٠ مليون دينار
متوسطة	من ٥٠ إلى ٢٥٠	من ٤٠٠ مليون إلى ٤ مليار دينار	من ٢٠٠ إلى ٠١ مليار دينار

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد ٠٢، القانون رقم ١٧-٠٢ المؤرخ في جانفي ٢٠١٧ المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المواد ٠٨، ٠٩، ١٠، ص ٠٦.

٢- واقع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

لقد ورثت الجزائر بعد استقلالها بعض الصناعات الصغيرة والتي كانت تابعة للقطاع الخاص، ثم قامت الدولة بعد ذلك بإنشاء القطاع العمومي الذي راح يتوسع تدريجيا[٢٣]، حيث تم إحصاء ١٢٧٥ مؤسسة صغيرة ومتوسطة بالجزائر سنة ١٩٦٤، لينتقل عددها سنة ١٩٧٧ إلى ٢٥٠١ مؤسسة، ثم ٢٥٠١ مؤسسة سنة ١٩٧٧، ليقفز عددها سنة ١٩٨٤ إلى ١٤١٥٠ مؤسسة، ويتضاعف ليصل إلى نحو ٢٩٠٠٠ مؤسسة سنة ١٩٩٤.

وشهدت الفترة الأخيرة وتيرة نمو متسارعة بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر نتيجة المجهودات الكبيرة التي تبذلها الدولة من اجل ترقيته وتطويره إيمانا منها بالدور البالغ الذي تلعبه في دفع وتيرة التنمية إلى الأمام ، خاصة منذ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ١٨-٠١ المؤرخ في ١٢ ديسمبر ٢٠٠١ والذي كرس أهميتها في الاقتصاد الوطني. والجدول التالي يبين تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

الجدول رقم (٠٣): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٧

السنة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٥	2016	سداسي ١ ٢٠١٧
PME'	342788	376767	410959	519526	625069	619072	659309	711832	777816	934569	١٠٢٢٦٢١	١٠٦٠٢٨٩
الزيادة	-	٣٣٩٧٩	٣٤١٩٢	108567	105543	٥٩٩٧-	٤٠٢٣٧	٥٢٥٢٣	٦٥٩٨٤	١٥٦٧٥٣	٨٨٠٥٢	٣٧٦٦٨
معدل النمو %	-	٩,٩١	٩,٠٧	26,41	20,31	٠,٩٥-	٦,٥	٧,٩٦	٩,٢٧	٢٠,١٥	٩,٤٢	٣,٦٨

المصدر: بالاعتماد على معطيات وزارة الصناعة والمناجم، نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالسنوات ٢٠٠٥-٢٠١٧، من الموقع الالكتروني www.mdipi.gov.dz**، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٠٣.**

يتضح من خلال الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية قد عرفت تطور ملحوظا خلال الفترة 2005-٢٠١٧، حيث تم إحصاء ٣٤٢٧٨٨ مؤسسة سنة 2005، ليقفز عددها خلال السداسي الأول لسنة ٢٠١٧ إلى ١٠٦٠٢٨٩ مؤسسة، أي بزيادة قدرها ٧١٧٥٠١ مؤسسة، وبمعدل نمو يقدر بـ ٢٠٩,٣١% خلال نفس الفترة.

كما تتباين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكلها أو نوعها إلى مؤسسات خاصة وأخرى عامة، حيث تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة اكبر حصة مقارنة بنظيراتها

العمومية بنسبة تجاوزت ٩٩% خلال سنة ٢٠١٦، والجدول التالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة ٢٠١٦ حسب نوعها:

الجدول رقم (٠٤): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النوع في الجزائر لسنة ٢٠١٦

نوع المؤسسة	عدد المؤسسات	النسبة %
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة		
أشخاص معنوية	٥٧٧٣٨٦	56,94
أشخاص طبيعية	436251	43,02
مهن حرة	202953	20,01
نشاطات حرفية	233298	23,01
مجموع المؤسسات الخاصة	**1013637**	**99,96**
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية		
أشخاص معنوية	438	0,04
مجموع المؤسسات العمومية	438	0,04
المجموع الكلي للمؤسسات	**1014075**	**100,00**

المصدر: معطيات وزارة الصناعة والمناجم، نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم ٢٩ الخاصة بسنة ٢٠١٦، من الموقع الالكتروني www.mdipi.gov.dz**، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠١٧/٠١/٢٥.**

كما تشير التقارير الإحصائية للسداسي الأول من سنة ٢٠١٧م إلى أن ما نسبته ٩٧,٧% من هذه المؤسسات عبارة عن مؤسسات مصغرة أي المؤسسات التي تشغل على الأكثر ١٠ عمال[٢٤]، وهذا دليل على أن أغلبية المؤسسات الناشطة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر هي مؤسسات مصغرة ذات نشاط ورأس مال محدود. والجدول التالي يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المنشأة حسب نوعها خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٣):

الجدول رقم (٠٥): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المنشأة خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٣)

نوع المؤسسة	مصغرة		صغيرة		متوسطة		
السنوات	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	المجموع

٢٠٠٧	23015	95.33	997	4.13	128	0.54	24140
٢٠٠٨	٢٦٣٨٥	٩٦,١٥	٨٩٦	٣,٢٧	١٦٠	٠,٥٨	٢٧٤٤١
٢٠٠٩	٢٣٣٧٥	٩٥,٣٤	١٠١٢	٤,١٣	١٢٨	٠,٥٣	٢٤٥١٥
٢٠١٠	٢٢٧١٧	٩٧,٠١	٦٣٢	٢,٧	٦٨	٠,٢٩	٢٣٤١٧
٢٠١١	٢١٤٦١	٩٥,٦٣	٨٧٣	٣,٨٩	١٠٨	٠,٤٨	٢٢٤٤٢
٢٠١٢	٢٧٢٣١	٩٦,٠٣	٩٨٩	٣,٤٩	١٣٦	٠,٤٨	٢٨٣٥٦
٢٠١٣	٣٨١٥٨	٩٧,١٠	١٠١٦	٢,٥٩	١٢٣	٠,٣١	٣٩٢٩٧
المجموع	١٨٢٣٤٢	٩٦,١٦	٦٤١٥	٣,٣٩	٨٥١	٠,٤٥	١٨٩٦٠٨

المصدر: معطيات وزارة الصناعة والمناجم، نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ٢٠٠٧-٢٠١٣، من الموقع الالكتروني www.mdipi.gov.dz.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تم إنشاؤها بالجزائر خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٣) عبارة عن مؤسسات مصغرة بنسبة قدرت بـ ٩٦,١٦%، تليها بعد ذلك المؤسسات الصغيرة بنسبة قدرت بـ ٣,٣٩%، وفي المرتبة الأخيرة إنشاء المؤسسات المتوسطة بنسبة لم تتجاوز ٠,٥% خلال نفس الفترة، مما يشير إلى أغلبية المستثمرين بالجزائر يتوجهون نحو إنشاء المؤسسات المصغرة التي تتسم بسهولة إدارتها وببساطة نشاطها وعملية إنشائها، كما أنها لا تتطلب رأس مال كبير لتمويل أنشطتها.

إن الزيادة المعتبرة في ديموغرافيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدفعنا للبحث عن كيفية توزيعها على مختلف النشاطات الاقتصادية، ومختلف المناطق الجغرافية الوطنية، بالإضافة إلى التركيبة النوعية لها، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال ما يلي:

الجدول رقم (٠٦): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (شخصية معنوية) حسب طبيعة النشاطات الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٦)

الفروع	الخدمات		البناء والاشغال العمومية		الصناعة		الفلاحة والصيد البحري		المحروقات، المناجم والخدمات المتصلة		المجموع
السنوات	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
٢٠٠٦	123782	45.88	90702	33.6	51343	19.03	3168	1.18	793	0.29	**269806**
٢٠٠٧	135151	45.98	100250	34.10	54301	18.47	3401	1.16	843	0.29	**293946**
٢٠٠٨	147582	45.92	111978	34.84	57352	17.84	3599	1.12	876	0.27	**321387**
٢٠٠٩	159444	46.10	122238	35.34	59670	17.25	3642	1.05	908	0.26	**345902**
٢٠١٠	172653	46.75	129762	35.14	61228	16.58	3806	1.03	1870	0.51	**369319**
٢٠١١	186157	47.52	135752	34.65	63890	16.31	4006	1.02	1956	0.50	**391761**
٢٠١٢	204049	48.57	14222	33.85	67517	16.07	4277	1.02	2052	0.49	**420117**

٢٠١٣	٢٢٨٥٩٢	٤٩,٧٥	١٥٠٩١٠	٣٢,٨٤	٧٣٠٣٧	١٥,٨٩	٤٦١٦	١	٢٢٥٩	٠,٤٩	٤٥٩٤١٤
٢٠١٥	266544	51,17	165108	31,70	81348	15,62	5318	1,02	2557	0,49	٥٢٠٨٧٥
٢٠١٦	٢٩٨٦٩٢	٥١,٧٣	١٦٩١٢٤	٢٩,٢٩	٩٩٢٧٥	١٧,١٩	٧٠٩٤	١,٢٢	٣٢٠١	٠,٥٥	٥٧٧٣٨٦

المصدر: معطيات وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من العدد ١٢ إلى ٢٩.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسات الخدمية تمثل اكبر نسبة من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على المستوى الوطني بنسبة تمثيل تفوق ٤٥% خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٦، يليها قطاع البناء والأشغال العمومية بأكثر من ٣٠%، ثم قطاع الصناعة بنسبة تجاوزت ١٥%، في حين نجد نسبة ضئيلة جدا بالنسبة لكل من قطاع الفلاحة والصيد البحري بأقل من ١,٥%، وقطاع الخدمات ذات الصلة بالمحروقات والمناجم بأقل من ٠,٥% خلال نفس الفترة.

إن أهم ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أنها مؤسسات ذات طابع خدمي أكثر منه إنتاجي أو صناعي، أي أن معظم هذه المؤسسة لا تساهم في خلق الثروة والقيمة المضافة للاقتصاد الوطني، مما يستوجب إعادة النظر في طريقة توزيع هذه المؤسسات على مختلف النشاطات الاقتصادية، استنادا إلى الحاجات الأساسية للاقتصاد الوطني، وبما يسمح بخلق الثروة وتثمينها.

أما بالنسبة إلى التوزيع الجغرافي لهذا النوع من المؤسسات، فهو يعرف اختلالا واضحا في تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف المناطق الوطن، خاصة بين الشمال والجنوب، حيث تتركز أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد محدد من الولايات الشمالية، والمتمثلة في: الجزائر، وهران، تيزي وزو، بجاية، سطيف، تيبازة، بومرداس، البليدة، قسنطينة، الشلف. والجدول التالي يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المناطق الجغرافية الوطنية:

الجدول رقم (٠٧): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (شخصية معنوية) حسب جهات الوطن

الجهات	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الشمال	١٦٣٤٩٢	١٧٧٧٣٠	١٩٣٤٨٣	٢٠٥٨٥٧	٢١٩٢٧٠	٢٣٢٦٦٤	٢٤٨٩٨٥	٣١٦٣٦٤
الهضاب العليا	٨٠٠٧٢	٨٧٦٦٦	٩٦٣٥٤	١٠٥٠٨٥	١١٢٣٣٥	١١٩١٤٦	١٢٨٣١٦	١٠٢٥٣٣
الجنوب	٢٠٨٠٣	٢٢٥٧٦	٢٥٠٣٣	٢٧٩٠٢	٣٠١٥٣	٣٢٢١٦	٣٤٥٦٩	٣١٦٩٢
الجنوب الكبير	٥٤٣٩	٥٩٧٤	٦٥١٧	٧٠٥٨	٧٥٦١	٧٧٣٥	٨٢٤٧	٨٨٢٥
المجموع	٢٦٩٨٠٦	٢٩٣٩٤٦	٣٢١٣٨٧	٣٤٥٩٠٢	٣٦٩٣١٩	٣٩١٧٦١	٤٢٠١١٧	٤٥٩٤١٤

المصدر: معطيات وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم ١٦، رقم ١٧.

يتضح من خلال قراءة معطيات الجدول أعلاه أن هناك اختلال واضح في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى التراب الوطني، حيث تتركز معظم المؤسسات في الشمال، ثم في الهضاب العليا، ثم في الجنوب، وأخيرا في الجنوب الكبير. ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى وجود اختلال في التوزيع السكاني على الخارطة الجغرافية للوطن، حيث يتركز معظم السكان في المناطق الشمالية مقارنة بالمناطق الداخلية أو الصحراوية، أين تتواجد أغلبية المناطق الصناعية بالوطن. إن عدم التوازن في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني يمثل خطرا كبيرا على تحقيق التنمية المحلية المتوازنة والشاملة، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الفوارق الكبيرة بين الشمال والجنوب الجزائري.

ومن اجل الوقوف أكثر على واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لابد من مقارنة معدلات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعدلات نمو السكان على المستوى الوطني، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (٠٨): مؤشر تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لتعداد سكان الجزائر للفترة (٢٠١٥-٢٠٠١)

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد السكان (٣١٠)	المؤشر= عدد المؤسسات/ عدد السكان ★ (٣١٠)
2001	245348	30879	8
2002	261853	31357	8.35
2003	288577	31848	9.06
2004	312959	32364	9.66
2005	342788	32906	10.42
2006	376767	33481	11.25
2007	410959	34096	12.05
2008	519526	34745	15
2009	625069	35268	18
2010	619072	619072	17.2
2011	659309	659309	18
2012	711832	37495	19
2013	777816	38297	20.31

2014	852053	39114	22
2015	934569	39963	23.38

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz، **ومعطيات وزارة الصناعة والمناجم** www.mdipi.gov.dz، **تم الاطلاع عليه بتاريخ** ٢٠١٧/١٠/٠٣.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مؤشر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر لم يتجاوز عتبة ١١ مؤسسة لكل ١٠٠٠ نسمة إلى غاية سنة ٢٠٠٥م، ليتطور هذا المعدل ويتجاوز عتبة ٢٠ مؤسسة صغيرة ومتوسطة لكل ١٠٠٠ نسمة ابتداء من سنة ٢٠١٣م، ليصل إلى ما يقارب ٢٤ مؤسسة لكل ١٠٠٠ نسمة سنة ٢٠١٥م، وهذا يدل على التطور الكبير الذي عرفه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٠١)، وذلك بمعدل زيادة يقدر بحوالي ١٦ مؤسسة لكل ١٠٠٠ نسمة خلال نفس الفترة.

ورغم هذا التطور الذي عرفه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن توزيع هذه المؤسسات على مختلف مناطق الوطن يطرح العديد من الإشكاليات، حيث أشارت إحصائيات سنة ٢٠١٥ إلى وجود حوالي ١٤ مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة (أشخاص معنوية) لكل ١٠٠٠ نسمة بالجزائر، في حين قدر هذا المعدل بـ ١٦ مؤسسة/١٠٠٠ نسمة بالوسط، و١٣ مؤسسة/١٠٠٠ نسمة بالجنوب، و١١ مؤسسة/١٠٠٠ نسمة في الهضاب العليا.[٢٥]

وإذا ما قارنا مؤشر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل ١٠٠٠ نسمة بالجزائر مع دول متقدم نجد أن هناك تفاوت كبير بينهما، فبالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي فقد كان هذا المعدل خلال سنة ٢٠١٠م ٥٧ مؤسسة لكل ١٠٠٠ نسمة، و٧٧,٤ مؤسسة/١٠٠٠ نسمة بالنسبة لايطاليا[٢٦]، في حين قدر بالجزائر بحوالي ١٧ مؤسسة/١٠٠٠ نسمة، وهذا ما يستوجب بذل جهود اكبر من قبل السلطات للنهوض بهذا القطاع الاستراتيجي.

خاتمة

شهدت الساحة الاقتصادية سلسلة من التغيرات والتحولات التي اتسمت باهتمام مختلف الباحثين في كل دول العالم بمجال المقاولاتية وإنشاء المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة الذي أصبح يلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي جعله من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفه ومرونته التي تجعله قادرا على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن إمكانية قدرته على الابتكار والإبداع والتجديد وتطوير منتجات جديدة، لذا كان لزاما على الدول خاصة النامية منها العمل على زيادة فعالية المقاولاتية وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها.

وعلى الرغم من الاهتمام والدعم الكبير الذي مني موضوع المقاولاتية وإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل الدولة وسلطاتها، نتيجة مساهمته الفعالة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الوطنية، إلا أن النتائج لم تحقق الأهداف المرجوة، فنجد أن ثقافة وروح المقاولاتية غائبة لدى الكثير من الأشخاص وحتى المقاولين، مما انعكس على عمليات إنشاء واستمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن أغلبية هذه الأخيرة هي مؤسسات مصغرة محدودة النشاط ورأس المال والتكنولوجيا، تنشط معظمها في مجال الخدمات والتجارة، ومجال البناء والأشغال العمومية، بينما يقل نشاط هذه المؤسسات في المجال الزراعي أو الصناعي الذي يخلق الثروة ويساهم في عمليات التصدير ويقلص من حجم الواردات.

وانطلاقا من واقع المقاولاتية وإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، يمكن اقتراح مجموعة من الحلول والتوصيات التالية لواضعي السياسات في المجال ذو الصلة الموضوع:

- السعي لنشر ثقافة المقاولة في المجتمع ككل، من خلال التركيز على خلق الفضاءات والآليات التي تمكن من دعم وخلق الصفات المقاولاتية لدى الأفراد، وكذا الرفع من التوجه المقاولاتي لديهم وجعل العمل الحر هو الهدف الذي يسعى إليه الجميع.

- أهمية وجود سياسة لتعليم المقاولاتية وذلك انطلاقا من سياسة التعليم بالدولة وإدراج مناهج خاصة بالمجال المقاولاتي ضمن المقررات التعليمية، وإعداد كفاءات من المدربين المتخصصين في هذا المجال على مستوى المدارس والجامعات.

- ينبغي على القائمين بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة تبني سياسة واضحة المعالم، تأخذ في طياتها المؤهلات والثروات والإمكانيات التي تتميز بها كل منطقة من مناطق الوطن، والعمل على إيجاد حلول لمشاكل التمويل والعقار والتسيير والتسويق التي تعاني منها هذه المؤسسات، وكذا التركيز على النشاطات الاقتصادية لما لها من دور في زيادة الإنتاج وتنمية الصادرات، وبالتالي تحقيق تنمية ووطنية متوازنة وشاملة.

- العمل على بناء إستراتيجية اقتصادية وطنية متكاملة، باعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل حلقة الربط بين جميع القطاعات الاقتصادية، فنجاح الصناعات التقليدية مرهون بترقية قطاع السياحة، ونجاح نشاط المناولة مرتبط بقطاع الصناعات الثقيلة، والصناعات الغذائية بقطاع الزراعة وغيرها.

- ضرورة تقديم الدعم والتشجيع للأنشطة التي تعرف عزوف كبير من قبل المستثمرين والعاملين بالجزائر كرسكلة النفايات، والزراعة وغيرها، وكذا المشاريع المرتبطة بالمنتجات ذات الاستهلاك الواسع.

- العمل على ترقية الشراكة بين المؤسسات العمومية والخاصة الوطنية من جهة وبينها وبين المؤسسات الأجنبية من جهة أخرى بغية جلب الخبرة والتكنولوجيا ورأس المال، وتحسين قدراتها التنافسية والتسويقية خاصة في الأسواق الأجنبية.

- توفير المناخ الاستثماري الملائم لتطور هذا القطاع من قوانين وتشريعات وإجراءات إدارية وحوافز ضريبية، مع أولوية تأهيل اليد العاملة من خلال برامج ودورات تكوينية وتدريبية، والمرافقة المستمرة لهم للقضاء على المشاكل الإدارية والتسويقية والفنية التي تعاني منها عديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مرحلة النشأة.

التهميش

[١] أستاذ محاضر -أ-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، E-mail : managementchlef@gmail.com

[٢] أستاذ دكتور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، E-mail : khathiri@yahoo.fr

[٣] جمعة عبد العزيز، المقاولاتية وبعد الثقافة الجهوية، مدخل استكشافي – دراسة ميدانية تحليلية-، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، الجزائر، ٢٠١٦، ص ١٤.

[٤] Alaon Fayolle, Entrepreneuriat, Dunod, Paris, 2004, p 29.

[٥] Alain Fayolle, le métier de création d entreprise, édition d'organisation, Paris, 2003, P 17.

[٦] فايزة جمعة صالح النجار وعبد الستار محمد العلي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦، ص ص ٥-٦.

[٧] دباح نادية، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وافاقها، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ٠٣، الجزائر، ٢٠١٢، ص ٢٣.

[٨] سيف الدين علي مهدي، متطلبات وتحديات ريادة الأعمال بالمملكة العربية السعودية، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الاعمال، السعودية، ٢٠١٤، ص ١٠٩.

[٩] مسيخ أيوب، دور الروح المقاولاتية في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المقاولين) في ولاية سكيكدة بالجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، تخصص إدارة المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ٢٠ أوت ١٩٥٥ سكيكدة الجزائر، ٢٠١٧، ص ٣٢-٣٥.

[١٠] لفقير حمزة، روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة مقاولي ولاية برج بوعريريج بالجزائر-، اطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس الجزائر، ٢٠١٧، ص ٤١.

[١١] Kuratko and Hodgetts, Entrepreneurship (theory, process, practice), International student edition, Thomson south-western, seventh edition, 2007, p 08.

[١٢] سفيان بدراوي، ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد الجزائر، ٢٠١٥، ص ٦٩.

[١٣] لفقير حمزة، مرجع سابق، ص ٤٤.

[١٤] محمد قوجيل، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر –دراسة ميدانية- ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة الجزائر، ٢٠١٦، ص ص ٢٦-٢٧.

[١٥] M. Adam, réinventer l entrepreneuriat : pour soi, pour nous, pour eux, édition l'Harmattan, Paris, 2009, P 21.

[١٦] عمر علي إسماعيل، خصائص الريادة في منظمات الصناعات واثرها على الابداع التقني، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٢، العدد ٠٤، الموصل، العراق، ٢٠١٠، ص ٧٥.

[١٧] فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠٠٦، ص ٢١.

[١٨] Bjorn Bjerk, Understanding Entrepreneurship, Edward Elgar Publishing, Massachusetts, USA, 2007, P 82.

[١٩] مسيخ أيوب، مرجع سابق، ص ١٣١-١٣٣.

[٢٠] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد ٧٧، القانون رقم ٠١-١٨ المؤرخ في ١٥ ديسمبر ٢٠٠١ المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المواد ٠٥، ٠٦، ٠٧، ص ص ٠٥-٠٦.

[٢١] صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد ٠٣، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ٢٠٠٤، ص ٢٥.

[٢٢] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد ٠٢، القانون رقم ١٧-٠٢ المؤرخ في ١٠ جانفي ٢٠١٧ المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة ٠٥، ص ٠٥.

[٢٣] محمد بلقاسم حسين بهلول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي (حالة الجزائر)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٩٠، ص ٣٦٢.

PME : تشير إلى عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية.

[٢٤] معطيات وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالسنة ٢٠١٧، رقم ٣١، ص ٠٥، من الموقع الالكتروني www.mdipi.gov.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٠٣.

[٢٥] بالاعتماد على معطيات وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم ٢٦، ص ٢٣، من الموقع الالكتروني www.mdipi.gov.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٠٣.

[٢٦] Farida Nemiri Yaici, les PME et l'emploi en Algérie une diversité de dispositifs d'appui pour quels résultats ?, les cahiers du cread, N° 110, p 58.